الإدارة المائية..أفكار ينقصها التطبيق

محمد العريقي

" العشوائية التي طالت قطاع المياه، والإهدار الكبير والاستنزاف الخطير للموارد المائية خلال الفترة الماضية وحتى الآن يعكس غياب الرؤية الموضوعية في إدارة هذا القطاع، وإخضاع طريقة إدارته للاجتهادات، والمزايدات، والتجاذبات في الصلاحيات والاختصاصات. ولا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الأفكار التي طرحت خلال السنوات الماضية بشأن الإدارة المائية، والتي ظل معظمها أفكاراً على الورق، بينما ساد الواقع الاستمرار والتوسع في عملية نهب الثروة المائية الجوفية دون رادع والتصرف بها كحق فردي دون ضوابط، وأهملت طرق حصاد المياه السطحية التي اشتهر بها اليمنيون الأوائل. "

وسعت هيئة الموارد المائية منذ إنشائها في عام 95م إلى بلورة عدد من مفاهيم الإدارة المائية السليمة في وثائقها المختلفة، ولكنها لم تتمكن من تطويق عبث الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية واقعيا، فعندما قامت برصد وحصر آبار المياه في منتصف عام 1995م نبهتنا إلى أن المياه الجوفية تسحب من آلاف الآبار، وأن هناك أكثر من 200 حفار تواصل الحفر نحو الأعماق، وأن خمسة آلاف بئر جعلت حوض صنعاء في دائرة الخطر، كما وضعت العديد من التصورات لـلإدارة المائية سواءً من خلال السياسات والقرارات، أو من خلال التنسيق مع بعض الجهات، وكان من أبرز ما وضعته في هذا الاتجاه إعداد مخطط للأحواض المائية على مستوى الجمهورية. وطيلة تلك الفترة وحتى إنشاء وزارة المياه والبيئة كانت كل جهود الهيئة مكتبية ولم تتمكن في الواقع من وقف الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية... لنستيقظ على كارثة فظيعة كشفها أحدث حصر ميداني قامت به وزارة المياه والبيئة في الربع الأول من عام 2005م ليخبرنا أن مياه المستقبل والأجيال القادمة أصبحت رهينة أكثر من مئة ألف بئر وأن حوض صنعاء وحده يلتهمه 13 ألف بئر. ولعلّ هذا الوضع يظل هو التحدي الأبرز للجهات المعنية بقطاع المياه بل ولكل مكونات المجتمع وخاصة الزراعية. ولأول مرة في تاريخ الرقابة المائية في اليمن سعت وزارة المياه والبيئة إلى استصدار قرارات وقوانين وتفعيلها بإجراءات عملية ميدانية رقابية وخاصة القرارين رقم 141، و227 اللذين ضيقا الخناق على عملية الحفر العشوائي وعلى انفلات حركة سير الحفارات، وترجمت تلك الإجراءات بممارسات رقابية شديدة باستخدام آليات ضبط مادية ومالية.

وظلت الوزارة متمسكة ومقتنعة في نهجها المتمثل في معالجة الأزمة المائية من خلال السعي لترسيخ قواعد فعالة لـلإدارة المائية، وأن أفضل الخطوات العملية للوصول إلى ذلك تبدأ بتفعيل التشريعات والسياسات المتعلقة بـالإدارة المائية، عن طريق إشراك مختلف القطاعات والمستخدمين في تحمل المسؤولية والمشاركة في هذه الإدارة، وظهر الاهتمام في هذا الجانب من خلال المتابعة الميدانية لتنفيذ القرارات التي تنظم عملية حفر الآبار وتحرك الحفارات.

والملموس منذ فترة قريبة ترسخت القناعة لدى الجهات المعنية بإدارة القطاع المائي أن الخطوة الأولى في مواجهة شحة المياه تبدأ من تجذير قواعد إدارة هذا القطاع برؤية علمية وعملية مخطط لها بدقة متناهية، ولذلك احتلت إدارة الموارد المائية الأولوية في أهداف وسياسات الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري للمياه (2009-2015)والتي رسمت خمسة أهداف لإدارة الموارد المائية وهي:

* تأمين أقصى درجة ممكنة من الاستدامة.
* إيلاء الأولوية للاحتياجات المنزلية لسكان الريف والحضر.
* تحسين تخصيص المياه مع مراعاة العدالة والأعراف الاجتماعية وتلبية الاحتياجات المنزلية.
* تحقيق أكبر مردود اقتصادي ممكن.
* وخلق رؤية واقعية وشاملة لدى المجتمع حول المياه، والإسهام في التخفيف من الفقر عن طريق تشجيع الاستخدام الكفؤ للمياه والعدالة في تخصيصها.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الاستراتيجية عددا من السياسات، منبهة إلى أن استنزاف طبقات المياه الجوفية وتلوثها بما يفوق إمكانية الإصلاح سوف ينمي الشعور لدى أعداد متزايدة من السكان بعدم العدل في الحصول على المياه مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية. وهو الأمر الذي يوجب على الدولة تهيئة التدخلات المؤسساتية المناسبة خصوصا من خلال بناء شراكة مع المجتمعات المحلية في إدارة موارده المائية.

أما النهج أو الأساليب المقترحة لتنفيذ سياسات إدارة الموارد المائية فتضمنت تعزيز الشراكة مع المجتمعات المحلية في إدارة مواردها المائية، بحيث تقع على عاتق الدولة مسئوليات خلق إطار مؤسسي موات، وتوفير المعلومات ورفع الوعي وخلق رؤية لإدارة المياه، وتأمين المنشآت العامة ذات الصلة بالمياه وحماية حقوق المياه، وتنفيذ قانون المياه، وخلق بيئة اقتصاد كلي مواتية. كما تبنت تنفيذ خطط للإدارة المتكاملة للأحواض المائية تقوم على نهج تشاركي مع المجتمعات المحلية لمساعدتها على حل مشاكلها الخاصة بإدارة المياه.

ورغم كل تلك الجهود فإن المشكلة المائية في اليمن ليست في كم المياه بل في طريقة إدارة توزيع واستهلاك هذا المورد، والقلق ليس من شحة المياه بل من سوء الإدارة التي جعلتنا نواجه مشكلة التهديد بالجفاف المائي في العديد من المناطق، وهنا يبرز التحدي بإيجاد آلية فعالة لإدارة المصادر المائية في ظل الواقع الاقتصادي الراهن للسكان الذين تعيش أكثر من نصف قواهم العاملة على الزراعة.

وإذا فشلت أساليب السيطرة على استهلاك الماء ولم نتمكن من ضمان توزيع عادل سواءً أكان ذلك اجتماعياً أم بيئياً أو كان بالنسبة للأجيال القادمة، فإنه يتعين النظر في إجراءات تصحيحية إضافية أخرى.

ففي المناطق التي أخذ فيها مخزون المياه الجوفية في النضوب يتعين التدخل الحكومي بأن تحدد الكميات المسحوبة بما يتناسب مع معدلات التعويض.

إن حسن إدارة المياه يعتمد على تقريب وجهات النظر بين القائمين على إدارة هذه الأنظمة وبين المستخدمين، فتطور أسلوب الإدارة المائية وطرق الري ستلازمه زيادة في المنتج وحماية للأراضي الزراعية من التملح الناتج عن ريها بمياه ارتفعت ملوحتها نتيجة الضخ الجائر، كما هو حادث في عدد من المناطق الزراعية الساحلية.

لذلك فإن الإدارة المائية الجيدة ستساهم في الحفاظ على مهام المياه المتعددة والتي في العادة يتجاهلها المستهلك، من ذلك دور المياه في الحفاظ على البيئة وحمايتها، إضافة إلى دورها في المرافق الترفيهية وفوائدها الجمالية الجمة. وجميع هذه الضروريات تلزمنا أن نسعى إلى كبح جماح الاستهلاك، سواء كان ذلك في المدن أو في الأغراض الصناعية أو المجال الزراعي، فرغم الجهود التي ستبذل لترشيد المياه ورغم زيادة الاستثمارات فإننا لن نصل إلى حل للمشكلة طالما استمر سوء الاستخدام، وزيادة النمو السكاني، لذلك فالأمر يتطلب إدارة فعالة للثروة المائية خاصة ونحن أمام موارد مائية محدودة.

وجهة مطر

أحمد غراب

أمة البلاستيشن

• مر الربيع دون أن يلقي التحية، وعاد الصيف ومعه هوسنا المجنون بالبحث عن أبطال وهميين نخترعهم حتى لو لم يكونوا موجودين.

هذه المرة بطلنا قادم من كوريا الشمالية والأبطال في أعيننا سواسية لا فرق بين بطل وبطل إلا بالحالة العربية.

نحن امة تستورد كل شئ حتى الأبطال كنا نستوردهم من أميركا الجنوبية فلما ارتفع الدولار لجأنا الى كوريا الشمالية.

فوق الباص احدهم يتمتم :" رئيس كوريا الشمالية طلع ولد احمر اعين .."

ورغم انه يشتي له خريطة علشان ينطق اسمه صح الا انه تحدث عنه بحميمية وكأنهم ولدوا سوى في باب السبح او درسوا في جامعة عين عنس مرة، وكانوا يخزنوا جمعه من سوق عنقاد.

قلت له : نحن بالذات ما ينفعش نصفق لرئيس كوريا الشمالية لأن حكوماتنا السابقة باعت المتر الغاز لكوريا الجنوبية بثلاثة دولارات.

والسؤال هل صار الوطن العربي يعاني من ازمة ابطال ام ان الجمهور اكتشف ان الابطال الذين صفق لهم طلعوا مهرجين فصار يبحث عن قصة بطولة ولو حتى عمرها قصير.

ام ان جنون البطالة جعل العرب يبحثون عن حالة بطولة يندمجون فيها كحالة ما يسمى الربيع العربي.

نحتفل بانتصارات الهاكرز والأتاري والبلاستيشن ونتداول اخبارها بشكل حصري عربيا على طريقة انشرها ولك الأجر وكلها مسكنات للهروب من واقعنا العربي بعد أن اختلط علينا الحابل بالنابل، ولم نعد نميز قتيلا من قاتل ولا مظلوماً من ظالم.

حتى الفيروسات تنمو وتطور نفسها ونحن العرب لا ننمو ولا نتطور إلا في معدل الحروب والطائفية والحزبية والمشاكل السياسية والاقتصادية.

جامعات الكيان الصهيوني تحقق سبعة ابحاث علمية كبرى أسبوعيا لا تحققها الدول العربية جميعا ،و معدل نمو قدراتهم التصنيعية والتصديرية عشرات أضعاف الموجودة عربيا.

اصحوا أيها العرب اسيتيقظوا من سكرتكم الأمم من حولكم صاروا يضبطون الوقت بالميكرو ثانية، ويوقتون عقارب ساعاتهم على عقارب الأرض وهي تدور، ويصنعون غواصات وصواريخ وطائرات استطلاع وانتم جامدون متسمرون متناحرون متقاتلون مختلفون بالصبح نائمون وبالليل مفسبكون لا تنتجون ولا تصنعون.

رقم ضائع مجهول بين الامم لا يعرف العالم من ارقامكم غير عدد القتلى في سوريا و عدد الجرحى في بلدانكم وعدد المفقودين والمخفيين قسريا وعدد النازحين وارقام البطالة والقرصنة ونسب الفساد والاموال المهربة.

صحووا النوم

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

البراءة..سلعتنا الجديدة!!

جميل مفرح

" تحدثنا قبل أيام حول معضلة - قضية - آفة التهريب التي شهدها الوطن ومايزال يشهدها طبعاً.. تلك القضية، وذلك التهريب كانا بخصوص الأسلحة التي بدأت تتدفق إلى داخل الوطن والتي نجحت أجهزة الأمن في ترصد البعض منها والإيقاع بها "

، وكان تساؤلنا حول ما وصلت إليه الأجهزة الأمنية في تحقيقاتها وكيفيات وطرق محاربتها والحد منها، كما كنا طالبنا بأن يكون المواطن اليمني على معرفة واطلاع بما توصلت إليه التحقيقات والإجراءات الأمنية والرسمية تجاه كل ذلك العبث المخيف.. فكما كان من حقه أن يحصل على تسريبات أخبار تلك الشحنات المضبوطة، من حقه أيضاً أن يعرف ما جرى ويجري تجاهها وتجاه قضية أمنه وسلامته.

هذا الأسبوع أيضاً وللمرة الثانية نتحدث ونتساءل ونناشد ونندد ونشجب ونستخدم كل وسائل الرفض ونحن نتوقف عند قضية التهريب لأنها في موضوع اليوم اختلفت في معاييرها وشكلها وطرقها وسلعتها أيضاً.. فلم تعد قضية تهريب أسلحة وصوماليين إلى الداخل ولا هي تهريب قات وخضروات وفواكه وربما «شمة» إلى الخارج.. وإنما تهريب بشر وأي بشر؟! إنها قضية تهريب الأطفال، وهي القضية التي طبعاً تم تسريب أخبارها بطريقة أو بأخرى إلى المواطن الذي بات يعيش رعباً جديداً تمثل في التفكير والتخوف من هذه القضية وأضحى مع إعلان كل عملية مضبوطة يتخيل لو أن ابنه أو ابنته كان أو كانت ضمن تلك السلع التجارية الجديدة!!

طبعاً حصل المواطن على المعلومة المخيفة ولكن ماذا عن المعلومة التي قد تبدد ذلك الخوف أو تحد منه على الأقل؟! والمتعلقة بالتصريحات الرسمية وأجهزة الأمن وما اتخذ أو يتخذ في الوقت الحالي جراء وتجاه قضية كهذه؟!

إنه الرعب في أقصى مستوياته والبشاعة في أدنى طرقها أن يتحول فلذات أكبادنا إلى سلعة يتاجر بها أولئك المرتزقة عديمو الإنسانية والضمير والأمانة.. إلى هنا ويكفي يا أجهزة الأمن ياحكومة يادولة!! ماذا ننتظر بعد؟! وما الذي ستنذر به الأيام القادمة من بشاعة أبلغ من هذا؟! إلى هنا ويكفي صمتاً وسلبية وعلى كل مسؤول أو معنٍ بالأمر أن يتخيل لو أن ابنته أو ابنه كان أحد ضحايا هذه العمليات البشعة فالضحايا أيضاً أبناؤنا أبناؤكم أبناء هذا الوطن ولا يجوز السكوت جراء ما يجري في حقهم بهذه الطريقة المجانبة للبشرية.

نقاط على الحروف

القصور في أداء الجامعات

أ.د. عبد الله أحمد الذيفاني

" القصور في أداء الجامعات, قصور بنيوي منظومي, يأتي من غياب الرؤية ومن بنيان لم يقم على التقوى من أول يوم. فما حدث ويحدث في جامعة تعز هو ذاته الذي حدث ويحدث في بقية الجامعات اليمنية, فلا تكاد تفرق البتة إلا بنسب التنافس على انجاز الفساد بدرجات كمية ونوعية. "

فالمشكلة في أصلها أن الجامعة اليمنية لم تؤسس في الأصل على استراتيجية واضحة مبنية على إستراتيجية وطنية للتعليم والتنمية البشرية, بل كان التأسيس محاكاة غير منطقية لجامعة عين شمس في شمال الوطن والتجربة الألمانية في جنوبه..

ومن أهم الجوانب والزوايا المفقودة في بنيان الجامعة اليمنية في لحظات التأسيس وما بعدها معايير اختيار عضو هيئة التدريس الخالصة في وجهها وتوجهها وجه العلم وخدمة التنمية واحتياجات المجتمع, و بحيث تستوعب الجامعات تدريسيين وباحثين وخداماً للمجتمع في واحد اسمه عضو هيئة التدريس, بمعنى أن يكون هذا الإنسان بارعا في قاعة الدرس وملماً بمادته العلمية ويمتلك قدرات عالية في عرضها وتقديمها وتحقيق تفاعل إيجابي معها من قبل طلبته, ويكون باحثاً من الطراز الأول يسهم بقدرات وخبرات ومهارات بحثية في اختيار المشكلات وتحليلها وتقديم معالجات في جانب الوضع الراهن ورؤى وأفكار تطويرية في سياق المستقبل, ويسهم في أبحاثه في التنمية ويحقق شراكة في نتاجه العلمي مع مؤسسات الدولة والمجتمع وبما يجعل الجامعة ورشة تصنع المتغيرات العلمية والتكنولوجية, وتكون عيادة حقيقية للتنمية, ويجعلها في المحصلة جامعة منتجة تؤثر في حركة السوق وتوسع قدراته وتفتح فيه فرصاً جديدة على نحو دائم للعمل ويحررها من التبعية البليدة لسوق راكد تقليدي تابع لحركة علمية وبحثية في أقطار احترمت العلم ووضعت الجامعات في أعلى أولوياتها, وأوكلت إليها ومعها مؤسسات ومراكز البحث العلمي مسئولية التغيير النوعي والتقدم في سياقات الحياة المختلفة. ويكون أيضاً عضو هيئة التدريس فاعلاً في دائرة الفعل الاجتماعي المجتمعي, مسهماً في تفاصيل هذا الفعل في سياق تقديم خدمة معرفية وعلمية وفنية واختصاصية لتكوينات المجتمع المختلفة بجهد مؤسسي تهيأه الجامعة بإنشاء مراكز لخدمة المجتمع وتمكن طاقمها التدريسي البحثي, الاجتماعي المتخصص من مد جسور التواصل مع المجتمع وتحقيق المعالجات الناجعة والجذرية لمشكلاته الاجتماعية والثقافية والمهنية بفتح قنوات التنمية البشرية أمام أولئك الذين ضاقت بهم المسافات والمساحات والدروب واضطروا معها إلى اللجوء إلى الأرصفة والطرقات بحثاً عن مصادر رزق قد لا تكون مشروعة في جانب منها.

هذا الغياب في معايير أعضاء هيئة التدريس أثر مباشرة ونتج عن غياب الإدارة الأكاديمية المتخصصة المستوعبة لدور الجامعة ومتطلبات انجاز الدور, فقادت الجامعة اليمنية إلى مزالق ودروب لا تمت بصلة إلى رسالة الجامعة ووظائفها, فافتقدت معها الجامعة قدراتها في إنجاز ما ينبغي عليه فعله في سياق هذه الوظائف, والتي تخرج جميعها من مشكاة الدور الرئيس للجامعة, وهو الدور التنموي الذي يجب أن ينعكس نفسه في كل تفاصيل الحياة ومناحيها ومناشطها المختلفة.

وزاد الطين بلة غياب الإدارة الأكاديمية المؤهلة قد أدى إلى غياب الموازنات البرامجية المستجيبة لطبيعة دور الجامعة وخصوصية هذا الدور ومتطلبات إنتاجه على الواقع, وظهر ذلك جلياً في العجز والقصور التام في أداء الجامعات في مساقات عملها الوظيفي والمهني بمستويات الأداء البحثي وخدمة المجتمع وتقديم خدمة تعليمية متميزة للطلبة تمكنهم من التأهيل لدور وظيفي وتنموي متخصص في المستقبل.

وتكون المحصلة الدائمة أن الجامعة اليمنية تخرج عناصر بشرية بجناح واحد مهشم معطوب في أحسن الأحوال غير قادر على الإسهام الفعال في خدمة المجتمع وحركة التنمية بروح مبدعة وقدرات عالية وخبرة عميقة.

والله من وراء القصد

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388